

التنبؤ بالاحتياجات المالية

يمثل التخطيط المالي جزءاً هاماً من عملية التخطيط الإجمالي في الشركة، حيث يترجم أهداف الشركة واستراتيجياتها وسياساتها إلى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير.

يهدف التخطيط المالي إلى تحديد الاحتياجات التمويلية للشركة وتأمين الأموال اللازمة بشكل متوازن من مصادر التمويل المختلفة.

ضمن هذا سنتناول أداتين للتنبؤ بالاحتياجات المالية وهما طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات، وطريقة التحليل الانحداري، أما تخطيط السيولة فأداتها الموازنة النقدية.

إن الركيزة الأساسية للتخطيط المالي هي التنبؤ بالمبيعات المستقبلية للشركة، حيث تعتمد هذه المبيعات على مجموعة من المتغيرات منها: الأوضاع الاقتصادية، تطور الصناعة التي تعمل فيها الشركة، درجة المنافسة بين الشركات العاملة في تلك الصناعة، نشاط الشركة وسياساتها التسويقية.

أولاً. طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات:

تعتمد طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات للتنبؤ بالاحتياجات التمويلية للشركة على أن هناك علاقة جوهرية ما بين مبيعات الشركة وعناصر الميزانية.

- بالنسبة للأصول (الموجودات): الزيادة في المبيعات تحتاج الشركة لمستوى أعلى من الاستثمار في مخزون المواد الأولية والبضاعة، كذلك زيادة حسابات المدينين (البيع بالأجل)، زيادة مستوى النقد اللازم لتمويل حجم المبادلات الأعلى للشركة.
- أما بالنسبة للخصوم: فإن الزيادة في المبيعات تعني ارتفاع مستوى الحسابات الدائنة مثل ديون الموردين، أجور العمال، الضرائب، (بالنسبة لزيادة عناصر هذه الخصوم القصيرة الأجل تمثل مصدراً آلياً ومهما لتمويل الزيادة في المبيعات).

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك عناصر ميزانية الشركة تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات، هذه العناصر هي النقد والحسابات المدينة والمخزون بالنسبة للأصول، أما الأصول الثابتة فإنها لا تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات.

وعلى جانب المطلوبات فإن عناصر المطلوبات التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات هي الحسابات الدائنة (الدائنين، الديون المستحقة) والتي تمثل مصادر التمويل الآلية. أما التغير في القروض القصيرة والطويلة الأجل ورأس المال العامل والأرباح المحتجزة فليس له ارتباط مباشر مع التغير في المبيعات.

خطوات تطبيق طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات:

يتم تطبيق طريقة نسب الميزانية إلى المبيعات كمايلي:

أولاً. التعبير عن عناصر الميزانية التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات كنسبة من المبيعات وذلك بإستعمال أرقام الميزانية والمبيعات لأحدث سنة مالية.

ثانياً. تجمع كل من نسب عناصر الاصول ونسب عناصر الخصوم على حدة.

ملاحظة:

إن الزيادة في المبيعات ستتطلب زيادة في الموجودات بمقدار مجموع نسب عناصر الموجودات، لكن جزءاً من الزيادة في الموجودات سيتم تمويله آلياً من الزيادة في المطلوبات وذلك بمقدار مجموع نسب عناصر المطلوبات.

والفرق بين مجموع نسب عناصر الموجودات ومجموع نسب عناصر المطلوبات التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات يعطي نسبة المبيعات الواجب تمويلها، وإذا ما ضربت هذه النسبة بالتغير في المبيعات يمكن الحصول على تقدير الاحتياجات التمويلية الإضافية للشركة.

أما بالنسبة لكيفية تمويل هذه الاحتياجات داخليا وخارجيا، بالدين و/أو بالملكية فإن هذا يعتمد على السياسات التمويلية للشركة.

$$FR = [A/S \quad L/S] \Delta S$$

حيث أن :

- FR الاحتياجات المالية؛
- A/S نسبة الاصول إلى المبيعات
- L/S نسبة الخصوم إلى المبيعات

- Δ التغير في المبيعات

يتم تمويل هذه الاحتياجات حسب السياسة التمويلية للشركة، وضمن هذا يمكن التمويل بالدين أو بالملكية، بالنسبة للتمويل بالدين فيكون بديون قصيرة أو بديون طويلة الأجل، أما التمويل بالملكية فيكون عن طريق الأرباح المحتجزة، أو عن طريق أسهم عادية.

ملاحظة: يتم تلبية احتياجات التمويل بالملكية من الأرباح المحتجزة أولاً، لأنها مصدر التمويل بالملكية الأقل تكلفة مقارنة مع إصدار الأسهم، أما التمويل بالدين فيتم الحصول عليها إما عن طريق قروض قصيرة الأجل أو الديون طويلة الأجل، والسياسة التمويلية الحكيمة تقتضي تمويل الاستثمارات طويلة الأجل بالديون طويلة الأجل، وتمويل الاستثمارات في رأس المال العامل بالديون القصيرة الأجل.

تمرين:

بلغت مبيعات إحدى الشركات مليون دينار في سنة 2015، يتوقع لهذه المبيعات أن تزداد إلى 1.5 مليون دج عام 2006. هذه الشركة بإمكانها مواجهة هذه الزيادة من خلال توسيع قاعات البيع وتجهيزها وهو ما يتطلب استثمارات رأسمالية جديدة بمقدار 150 ألف دينار، تحقق الشركة هامش ربح صافي بعد الضريبة يساوي 5 بالمئة.

في سنة 2005 كانت أرباح الشركة 50 ألف دينار وزعت منها 25 ألف دينار على المساهمين، وذلك حسب سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها الشركة والتي تنوي الاستمرار بها مستقبلاً.

كما أن نسبة التمويل بالدين المثلى للشركة من الخبرة هي 50 بالمئة من الموجودات، كما أن 9/8 من احتياجات التمويل بالدين يجب الحصول عليها بالاقتراض من المصارف بسبب الطبيعة القصيرة الأجل لهذا الجزء من استخدامات الأموال.

الجدول التالي يبين ميزانية الشركة في سنة 2005.

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول الثابت	300000	أرباح محتجزة	200000

200000	أسهم عادية	200000	المخزونات
140000	قروض طويلة الأجل	170000	الحسابات المدينة
50000	أجور وضرائب	20000	النقد
100000	حسابات دائنة		
690000	المجموع	690000	المجموع

المطلوب:

- تحديد الاحتياجات المالية للشركة لسنة 2006؛

- كيفية تمويل هذه الاحتياجات؛

- إعداد الميزانية التقديرية لسنة 2006.

الحل:

لتقدير الاحتياجات التمويلية للشركة لسنة 2006 يجب أولاً التعبير عن عناصر الميزانية التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات كنسبة من مبيعات سنة 2005، الجدول التالي يوضح ذلك.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
--	أرباح محتجزة	30	الاصول الثابت
--	أسهم عادية	20	المخزونات
--	قروض طويلة الأجل	17	الحسابات المدينة
5	أجور وضرائب	20	النقد
10	حسابات دائنة		
15	المجموع	69	المجموع

من خلال الجدول يمكن القول أن زيادة المبيعات ب 100 دج تتطلب زيادة في الاصول ب 69 دج وزيادة في الخصوم بمقدار 15 دج. وأن الاحتياجات المالية للشركة تمثل 54 بالمئة (69 بالمئة ناقص 15 بالمئة) من الزيادة في المبيعات المقدر ب 500000 دج، أي أن هذه الاحتياجات تقدر ب 270 ألف دينار.

كيفية تمويل هذه الاحتياجات؟ أما عن كيفية تمويل هذه الاحتياجات فيكون كمايلي:

50 % من الدين ، و 50 % من الملكية، بمعنى احتياجات التمويل بالدين 135000 دج، ونفس الشيء بالنسبة لإحتياجات التمويل بالملكية.

بالنسبة لإحتياجات التمويل بالدين فيكون كمايلي:

$$- \quad 9/8 \text{ دين من المصارف } 120000 = 135000 \times X$$

$$- \quad 9/1 \text{ دين طويل الأجل } 15000 = 135000 \times X$$

كما تقدر احتياجات التمويل بالملكية 135000 دج، يتم تمويلها من مصدر الملكية الداخلي (أي الأرباح المحتجزة)، قدر الإمكان، حيث تقدر أرباح الشركة بـ 75000 دج سنة 2006، فإذا قامت الشركة بتوزيع نصفها كأرباح على المساهمين فإنه يتبقى 37500 دج أرباح محتجزة يمكن للشركة أن تستعملها للتمويل.

- أما المبلغ المتبقي 97500 دج فيتم تمويلها بإصدار أسهم عادية.

إذا التمويل بالملكية 135000 دج:

$$- \quad \text{الأرباح الصافية لسنة 2006} = 0,05 \times 150000 = 75000 \text{ دج.}$$

$$- \quad \text{الأرباح المحتجزة لسنة 2006} = 0,5 \times 75000 = 37500 \text{ دج؛}$$

$$- \quad \text{إصدار أسهم عادية} = 135000 \text{ دج} - 37500 \text{ دج} = 97500 \text{ دج.}$$

-

إعداد الميزانية التقديرية لسنة 2006:

بعد ذلك نقوم بإعداد الميزانية التقديرية لسنة 2006، حيث يتم إعداد هذه الميزانية بتطبيق عناصر الميزانية إلى المبيعات المتوقعة لسنة 2006 وذلك بإستعمال أرقام مصادر تمويل الاحتياجات المالية، حيث يمكن حساب القيم التقديرية لعناصر الميزانية التالية: النقد- الحسابات المدينة- المخزون- التثبيتات- الحسابات الدائنة- الضرائب والأجور المستحقة وذلك بضرب نسب هذه العناصر في قيمة المبيعات لسنة 2006.

ثم نضيف قيم التمويل بالقروض طويلة الأجل والأسهم العادية والأرباح المحتجزة، إلى قيمها في الميزانية التقديرية لسنة 2006.

الميزانية التقديرية لسنة 2006:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
237500	أرباح محتجزة	450000	الاصول الثابت
297500	أسهم عادية	300000	المخزونات
155000	قروض طويلة الأجل	255000	الحسابات المدينة
75000	أجور وضرائب	30000	النقد
120000	قروض مصرفية		
150000	حسابات دائنة		
1035000	المجموع	1035000	المجموع

ثانياً. طريقة تحليل الانحدار البسيط:

تعتمد هذه الطريقة على وجود علاقة إحصائية بين المبيعات وكل عنصر من عناصر الميزانية التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات باستعمال إحصائيات تاريخية، ثم استخدام هذه العلاقة للتنبؤ بمستويات عناصر الميزانية لقيمة مبيعات معينة متوقعة، ويمكن تحديد هذه العلاقة الإحصائية باستعمال أسلوب الرسم البياني أو الأسلوب الرياضي.

الأسلوب الرياضي: يتم تقدير علاقة الانحدار البسيطة باستعمال الأسلوب الإحصائي الذي يخفض الانحرافات المربعة من خط الانحدار إلى الحد الأدنى، ويتم التعبير عن علاقة الانحدار البسيط بالمعادلة التالية:

$$Y = aX + b$$

$$a = \frac{n\sum xI y I - (\sum xI)(\sum y I)}{n\sum xI^2 - (\sum y I)^2}$$

$$b = \frac{\sum yI - a (\sum xI)}{n}$$

مثال: الجدول التالي بين إحصائيات تاريخية للديون Y و المبيعات X.

5	5	6	5	6	7	8	9	8	6	الديون X
5	5	6	6	7	9	14	15	13	10	المبيعات Y

المطلوب: إيجاد معادلة خط الانحدار البسيط وتوقع قيمة الديون عند مبيعات تساوي 1 مليون دج.
الحل:

1. إيجاد معادلة خط الانحدار : لإيجاد هذه المعادلة نقوم بإعداد الجدول التالي، والذي يسمح لنا بإستخراج قيمة كل من a, b:

الرقم	الديون X	المبيعات Y	XY	X ²
1	6	10	60	100
2	8	13	104	169
3	9	15	135	225
4	8	14	112	196
5	7	9	63	81
6	6	7	42	49
7	5	6	30	36
8	6	6	36	36
9	5	5	25	25
10	5	5	25	25
المجموع	65	90	632	942

معادلة خط الانحدار هي: $Y = aX + b$

$$a = \frac{n\sum xI y I - (\sum xI)(\sum y I)}{n\sum xI^2 - (\sum y I)^2}$$

$$b = \frac{\sum yI - a (\sum xI)}{n}$$

من خلال الجدول السابق نجد:

$$a = \frac{n\sum xI y I - (\sum xI)(\sum y I)}{n\sum xI^2 - (\sum y I)^2}$$

$$a = \frac{10 \times 632 - (65)(90)}{10 \times 942 - (90)^2}$$

$$= 0,36$$

أما b فتساوي إلى:

$$b = \frac{\sum yI - a (\sum xI)}{n}$$

$$b = \frac{65 - 0,36 (90)}{10}$$

$$= 3,26$$

إذن : معادلة خط الانحدار تكون بالشكل التالي:

$$Y = 0,36 X + 3,26$$

بتعويض قيمة المبيعات 16 مليون دج في المعادلة نجد ان قيمة الديون عند هذا المستوى تساوي 9,02 مليون دينار.

وبنفس الطريقة يتم تحديد حجم كل عنصر من عناصر الميزانية التي تتغير مباشرة مع المبيعات، ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات المالية للشركة.

الموازنة النقدية:

تعتبر الموازنة النقدية من أهم أدوات التخطيط المالي، تركز هذه الموازنة على المركز النقدي للشركة من شهر لآخر، تعتبر الموازنة النقدية وسيلة لتخطيط السيولة في الشركة، حيث تعنى بتوفير المستويات اللازمة من النقد لتأمين استمرارية العمليات.

كما تعتبر الموازنة النقدية تقرير يبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية المتوقعة، وبالتالي الفائض أو العجز النقدي لفترات قصيرة من الزمن شهريا مثلا. فهذه الموازنة تعطي معلومات على قدر كبير من الأهمية للمدير المالي يمكن تلخيص بعضها في النقاط التالية:

- تعطي معلومات تفصيلية عن نمط تدفق المقبوضات النقدية، سرعة تحصيل الحسابات المدينة، وتأثير سياسات البيع بالدين على سيولة الشركة؛

- تعطي معلومات تفصيلية عن حجم وتوقيت المشتريات، وتأثير شروط الشراء المحددة من قبل المورد على سيولة الشركة؛
- تمكن الموازنة النقدية المدير المالي في الشركة من المعرفة المسبقة لحجم وتوقيت الاحتياجات النقدية للشركة حتى يعمل على تأمينها قبل حدوثها بشروط الملائمة من مصادر التمويل المناسبة؛
- تمكن هذه الموازنة من معرفة حجم الفوائض وتوقيتها لتأمين توظيفها بما يوفر العائد المجزي ودرجة السيولة المرغوبة؛
- تعتبر الموازنة النقدية من ضمن الوثائق المالية التي يطلبها موظف الإقراض في البنوك لتحليل وضع الشركة وتقرير حجم وشروط القرض وكيفية سداه.

يتم إعداد الموازنة النقدية عادة على أساس شهري ولمدة 6 أو 12 شهرا، وذلك حسب الدورة التخطيطية للشركة، وان حجر الأساس في إعداد الموازنة النقدية هو وجود تنبؤ بالمبيعات لكل شهر من أشهر الموازنة النقدية، وكذلك تقدير المشتريات، ولكل عنصر من عناصر الإنفاقات النقدية الأخرى، كما أنها تتطلب تحديد المستوى النقد الأمثل أي حجم النقد الواجب توافره دوما لدى الشركة لتسيير عملياتها.

تمرين: تعمل إحدى الشركات على إعداد موازنة نقدية على أساس شهري وذلك للسداسي الثاني من سنة 2010. إدارة التسويق قامت بإعداد تنبؤات للمبيعات تظهر في الجدول التالي:

الشهر	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي
قيمة المبيعات	20000	20000	40000	60000	80000	40000	40000	20000	20000

كما قدمت معلومات عن سياسة البيع ونمط تحصيل قيمة المبيعات وهي كمايلي:

- 20 بالمئة من المبيعات الشهرية يتم نقدا؛
- 80 بالمئة يباع لأجل على أن يتم تسديد القيمة خلال 30 يوما؛
- بناء على خبرة السنوات السابقة لدى إدارة التسويق فإن 70 بالمئة من قيمة المبيعات لشهرية يتم تحصيله في الشهر التالي لشهر المبيعات، وان 10 بالمئة المتبقية تحصل في الشهر التالي الذي يليه.

- أن إنتاج الشركة يعتمد على المبيعات وبالتالي فإن المشتريات اللازمة للإنتاج تساوي 70 بالمئة من مبيعات الشهر القادم؛
- أن قيمة المشتريات فتسدد بعد شهر من تاريخ الشراء.
- بالإضافة إلى المشتريات يترتب على الشركة أن تقوم بدفع مصاريف شهرية تتعلق بالرواتب والأجور والإيجار والضرائب ونفقات أخرى، القيم التقديرية لهذه النفقات تظهر في الجدول التالي:

الشهر	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المشتريات	2800	42000	56000	28000	28000	14000
الرواتب	0	4000	5000	3000	3000	2000
الإيجار	3000	1000	1000	1000	1000	1000
نفقات أخرى	1000	3000	12000	2000	2000	1000
ضرائب	2000	--	--	--	15000	--
أرباح موزعة على الأسهم	--	--	--	--	35000	--
المجموع	3400	50000	74000	34000	84000	28000

كما نشير إلى أن حجم النقد المتوفر في بداية شهر جويلية هي 12000 دج، كما أن مستوى النقد الأمثل الذي يجب الاحتفاظ به هو 5000 دج.

المطلوب: إعداد الموازنة النقدية للسداسي الثاني لسنة 2010.

الحل:

الجدول التالي يبين الموازنة النقدية للسداسي الثاني لسنة 2010، وذلك بعد القيام بمجموع من العمليات التي توضح قيمة المشتريات الخاصة بكل شهر، نفس الشيء بالنسبة للمبيعات وكذا المصاريف الظاهرة في الجدول السابق.

الموازنة النقدية للسداسي الثاني لسنة 2010

الشهر	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المقبوضات النقدية المبيعات النقدية	8000	12000	16000	8000	8000	4000
تحصيلات قيمة المبيعات بالدين	16000	3000	46000	62000	36000	32000
إجمالي الإيرادات النقدية	24000	42000	62000	70000	44000	36000
إجمالي المدفوعات النقدية	34000	50000	74000	34000	84000	28000
الرصيد النقدي من العمليات النقدية	-	-8000	-	36000	-	8000
النقدية في بداية الفترة	10000	2000	-6000	-	18000	-
النقد المتراكم من دون تمويل	2000	6000	-	18000	-	-
مستوى النقد الأمثل	-5000	-5000	-5000	-5000	-5000	-5000
الفائض او العجز النقدي	-3000	1000	-	13000	-	-
	19000	18000	18000	18000	27000	19000